



عقد مضاربة

درر هذا العقد في مدينة الرياض

٢٠١١/١١/٢٠٢٣

هـ الموافق 20/11/1447

بتاريخ

أطراف العقد

الطرف الثاني (المضاربان)

المضارب الأول:

رييش سالم
ناصر
الهمامي

1116369545

الاسم:

رقم الهوية
الوطنية:

المملكة
ال العربية
- السعودية
شروعه

المضارب الثاني:

مبارك سالم

الاسم:

الطرف الأول (رب المال)

ahmed

الاسم:

12345678910101

رقم الهوية

الوطنية:

address

العنوان:

ويشار إليه في هذا العقد بـ " رب المال "

ناصر
الهعامي

1116369511

رقم الهوية
الوطنية:

المملكة
ال العربية
السعودية -
شروعه

العنوان:

ويشار إليهم مجتمعين في هذا العقد بـ
"المضارب"

تمهيد

لما كان رب المال يمتلك مبلغاً نقدياً ويرغب في استثماره، وكان المضارب يمتلك الخبرة والدرأية في مجال التسويق والبيع، فقد اتفق الأطراف بكمال أهليةهم المعتبرة شرعاً ونظاماً على إبرام عقد المضاربة هذا وفقاً للشروط والبنود التالية، المستندة إلى أحكام الأنظمة السعودية.

بنود العقد

البند الأول: موضوع العقد

يقدم رب المال للمضارب مبلغاً من المال كمضاربة، ليقوم المضارب باستثماره في أنشطة التسويق الرقمي، والبيع، وشراء المستلزمات الالزمة للمشروع، على أن يكون الربح الناتج مشتركاً بين الطرفين وفقاً للنسب المتفق عليها في هذا العقد.

البند الثاني: رأس المال

1. رأس مال المضاربة هو مبلغ وقدره **ريال سعودي (١٠٠ ألف)** فقط لا غير.

2. يقر رب المال بأنه قد سلم رأس المال كاملاً للمضارب عند توقيع هذا العقد، ويقر المضارب باستلامه للمبالغ، ويعتبر توقيع الطرفين على هذا العقد بمثابة إيفاد استلام.

البند الثالث: طبيعة العمل

1. تعتبر هذه المضاربة مضاربة مقيدة، حيث يقتصر عمل المضارب على الأنشطة المذكورة في البند الأول من هذا العقد.

2. يلتزم المضارب ببذل عناية الشخص المعتاد في إدارة أموال المضاربة والمحافظة عليها.

3. يقر المضارب بأنه يعمل بشكل مشترك ومتضامن في إدارة هذه المضاربة، ويكونان مسؤولين بالتضامن تجاه رب المال عن أي التزامات تنشأ عن تعدي أو تقصير أو مخالفة لشروط العقد.

البند الرابع: مدة العقد

مدة هذا العقد سنتان ميلاديتان كاملتان، تبدأ من تاريخ توقيعه. لا يتم تجديد العقد تلقائياً، ويطلب تجديده اتفاقاً كتابياً جديداً بين الأطراف.

البند الخامس: قسمة الأرباح

1. يتم توزيع صافي الأرباح الناتجة عن المضاربة (وهو ما زاد على رأس المال بعد خصم المصاريق التشغيلية) وفقاً للنسب التالية:

▪ **75%** خمسة وسبعون بالمائة لرب المال.

▪ **25%** خمسة وعشرون بالمائة للمضارب، وتقسم هذه النسبة بين الشركين المضاربين بالتساوي (12.5% لكل منهما).

2. يتم تقييم أصول المشروع وتحديد الأرباح بشكل دوري (ربع سنوي/نصف سنوي)
سنوي (بناءً على تقارير مالية يقدمها المضارب).

البند السادس: الخسارة

- في حال حدوث خسارة مالية، يتحملها رب المال وخدمه وتُخصم من رأس مال المضاربة، ولا يتحمل المضارب منها شيئاً، وإنما يخسر جهده وعمله.
- استثناءً مما ورد أعلاه، يضمن المضارب رأس المال ويتحمل الخسارة إذا ثبت أنها نشأت بسبب تعديه (مثل مخالفة شروط العقد أو تقصيره) مثل الإهمال الجسيم في إدارة العمل ().

البند السابع: نفقات المضاربة

للمضارب أن يخصم من رأس مال المضاربة النفقات التشغيلية المعتادة والضرورية لسير العمل، مثل تكاليف التسويق، وشراء البضائع، وأي مصاريف أخرى يتطلبها المشروع، على أن يتم توثيق جميع هذه النفقات بفواتير رسمية.

البند الثامن: إنتهاء العقد

- حق الإنتهاء:** بما أن عقد المضاربة من العقود الجائزه (غير الضررية)، يحق لأي من الطرفين (رب المال أو المضارب) إنتهاء هذا العقد بإرادته المنفردة.
- الإشعار المسبق:** يلتزم الطرف الذي يرغب في الإنتهاء بإخطار الطرف الآخر كتابياً قبل موعد الإنتهاء بمدة لا تقل عن ثلاثة (3) أشهر، وذلك لمنع الضرر وإتاحة الوقت الكافي للتصفية.
- أسباب قد تستدعي الإنتهاء:** قد يلجأ أحد الأطراف لمحارسة حقه في الإنتهاء عند تحقق أسباب مثل:
 - تغيرات جوهرية في الظروف التشغيلية أو المالية تعيق استمرار المشروع.
 - عدم تحقيق العوائد المستهدفة وفق الخطة التشغيلية المتفق عليها.
 - صدور تدخلات من رب المال تؤثر سلباً على استقلالية إدارة المضارب للمشروع.

4. **تسوية المستحقات:** عند الإنتهاء، يتعهد الطرفان بتصفية وتسوية كافة الالتزامات المالية القائمة بينهما قبل إنتهاء العلاقة التعاقدية بشكل كامل.

5. **عدم المطالبة بالتعويض:** لا يحق لأي طرف مطالبة الطرف الآخر بأي تعويضات عن الإنتهاء ذاته، شريطة الالتزام بفترة الإشعار المسبق وإتمام عملية التصفية وتسوية المستحقات وفقاً للعقد.

البند التاسع: القوة القاهرة

لا يحفل أي من الأطراف المسئولية عن أي تأخير أو عدم تنفيذ لالتزاماته نتيجة لظروف قوة قاهرة. ويلتزم الأطراف بالتعاون لمواجهة آثار هذه الظروف بأفضل الطرق الممكنة.

البند العاشر: شروط خاصة

1. **حظر السحب:** يلتزم رب المال بعدم سحب أي جزء من رأس المال قبل انقضاء 15 شهرأً (خمسة عشر شهراً) من تاريخ بدء تشغيل المشروع، وذلك لضمان استقرار السيولة النقدية وتحقيق أهداف الخطة التشغيلية.

2. **الزكاة:** يفرض رب المال المضارب بإخراج الزكاة المستحقة على رأس المال وأرباحه، على أن يقدم المضارب لرب المال ما يثبت إخراجها ومقدارها بشكل دوري.

3. للمضارب أن يخصم من رأس المال المضاربة النفقات التشغيلية المعتادة والضرورية لسير العمل، مع توثيقها بفواتير رسمية.

4. بالاتفاق بين الطرفين، يجوز تخصيص نسبة من الأرباح المحققة لدثارها أو إعادة استثمارها بضمها إلى رأس المال، بهدف تعزيز استقرار المشروع المالي. يتم ذلك وفقاً لخطة مالية مدروسة يوافق عليها الطرفان، مع إمكانية مراجعتها وتعديلها بالاتفاق المشترك.

البند الحادي عشر: حل النزاعات

في حال نشوء أي نزاع حول تفسير أو تنفيذ هذا العقد، يسعى الأطراف إلى حله ودياً. فإذا تعذر الحل الودي خلال ثلاثة أيام، يكون الاختصاص القضائي للمحكمة

البند الثاني عشر: القانون الحاكم

يُخضع هذا العقد في تفسيره وتنفيذها وكافة جوانبه للأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

البند الثالث عشر: أحكام عامة

- يعتبر التمهيد (الديباجة) جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.
- لا يعتد بأي تعديل أو إضافة على هذا العقد ما لم يكن مكتوباً وموقاعاً عليه من جميع الأطراف.
- حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ، بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها.

وعلى ما ذكر أعلاه، تم التوقيع

الطرف الثاني
(المضارب)

الاسم (2): مبارك
ناصر الهمامي

التوقيع:

التاريخ:

الطرف الثاني
(المضارب)

الاسم (1): ريش سالم
ناصر الهمامي

التوقيع:

التاريخ:

الطرف الأول (رب
العمال)

الاسم: ahmed

التوقيع:

التاريخ:

